ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية

د. أمال شيمة – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الزيتونة

الملخص :

تعد التنمية الاجتماعية عملية منظمة ومقصودة تهدف الى تحسين الاوضاع المعيشية لأفراد المجتمع، وترتبط التنمية الاجتماعية بمجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن تحقيقها لأهدافها، كما أن للتنمية الاجتماعية مجالات متعددة ترتبط بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع، حيث أن الدول النامية هي تلك الدول الي تبحث عن تحسين مستويات المعيشة لأفرادها، وتعتمد في ذلك على مواردها الطبيعية كأداة أساسية في تحقيق التغير المطلوب، ولذا يسعي البحث الحالي ومن خلال الهدف الرئيس "ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية"؛ التعرف علي مستوي الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية، وكذلك التعرف علي دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، وأيضًا التعرف علي دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية المحلية، هذا بالإضافة إلي التعرف علي المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية. حيث ينتمي البحث الراهن إلي نمط البحوث الوصفية لذا فلقد اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي المكتبي، وذلك من خلال الاستعانة بالبحوث والدراسات والأدبيات في ذات الموضوع، وتوصلت من خلال هذا إلي العديد من النتائج والتوصيات، جاءت كما يلي:

أولاً – النتائج: أكد البحث علي دور الخدمة الاجتماعية والتي تسعي لتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية، والتي تركز علي معارف، ومهارات متعددة، من خلال الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية، كما تبين من خلال البحث أن الخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، ويسهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوي معيشة المواطنين اقتصاديًا واجتماعيًا وباطراد، وأتضح من خلال توضيح دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، إن مهنة الخدمة الاجتماعية تعمل مع الفقراء بهدف مساعدتهم على إشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم، وزيادة فرصهم في الحياة وتنمية قدراتهم ، وتوفير الإرشاد الاجتماعي والتوعية المطلوبة لهم، وتدعيم الجمعيات الأهلية العاملة في المجال، وأكد البحث أن وجود الأخصائي الاجتماعي في حياة الأفراد ضروري جدًا لفهم السلوك وطريقة التفاعل للفرد نفسه بالإضافة إلى فهم طبيعة هذا التفاعل في علاقات الأفراد مع أسرهم تحت تأثير

الثقافة والسياسات الاجتماعية، أيضًا أتضح من خلال توضيح المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية، أن هناك الكثير من المعوقات التي تواجه التنمية المحلية.

ثانياً – التوصيات: ضرورة الإعداد والتكوين المسبق للقيادات المحلية التي ستضطلع بمسؤولية التسيير وإدارة الشأن العام المحلي، والعمل علي تهيئة المناخ التنموي وذلك من خلال تعزيز العلاقات الفاعلة في المشروع التنموي المحلي من قبيل منظمات المجتمع المدني، والهيئات الإدارية ومؤسسات القطاع الخاص، وضرورة تعزيز روح الانتماء المجتمعي لدى جميع أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنمية الوعي بأداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق.

الكلمات المفتاحية: ممارسة – الخدمة الاجتماعية – تنمية – المجتمعات المحلية.

Abstract;

Social development is an organized and intended process that aims to improve the living conditions of the members of society, and social development is linked to a set of basic elements that ensure the achievement of its goals, and social development has multiple fields related to the social, economic and cultural aspects of society, as developing countries are those countries that are looking for improvement the living standards of its members, and in that it depends on its natural resources as a basic tool in achieving the required change. Therefore, the current research seeks through the main objective of "the practice of social service in the development of local communities"; Identifying the level of general practice of social work in the development of local communities, as well as identifying the role of social work in developing the local community, as well as identifying the role of the social worker in local development, in addition to identifying the obstacles that the local community is exposed to during development. Where the current research belongs to the descriptive research pattern, so the researcher adopted the descriptive library approach, through the use of research, studies and

literature on the same subject, and through this she reached many results and recommendations, as follows:

First – the results: The research emphasized the role of social work, which seeks to achieve justice and social development, which focuses on multiple knowledge and skills, through the general practice of social work in the development of local communities. With the challenges of development, and contributes positively and effectively to raising the standard of living of citizens economically, socially and steadily, and it became clear by clarifying the role of social work in the development of the local community, that the profession of social work works with the poor in order to help them satisfy their needs and solve their problems, and increase their chances in life and develop their capabilities, Providing social guidance and awareness required for them, and supporting NGOs working in the field. The research confirmed that the presence of a social worker in the lives of individuals is very necessary to understand the behavior and method of interaction of the individual himself, in addition to understanding the nature of this interaction in the relationships of individuals with their families under the influence of culture and social policies. It also became clear By explaining the obstacles that the local community is exposed to during development, that there are many obstacles T facing local development.

Second – Recommendations: The necessity of pre-preparation and training of local leaders who will assume the responsibility of conducting and managing local public affairs, and working to create a developmental climate by strengthening effective relations in the local development project such as civil society organizations, administrative bodies and private sector institutions, and the need to enhance the spirit of belonging community

among all members of the local community, by developing awareness of performing duties before claiming rights.

Keywords: practice – social service – development – local communities.

مقدمة:

تعتبر الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية من الاتجاهات الحديثة والمتقدمة في مهنة الخدمة الاجتماعية علي مستوي العالم، حيث يهدف هذا الاتجاه إلي تزويد الدارسين والباحثين في الخدمة الاجتماعية بمجموعة من المهارات والمعارف والقيم التي تسعي إلي التعامل مع المشكلات الاجتماعية المعاصرة بمنظور شمولي يتضمن كافة أنساق العملاء بدءًا من مستوى الوحدات الصغرى **Micro Level** والتي تشمل (الفرد والأسرة) ثم مستوي الوحدات الوسطي **Mezzo Level** والتي تشمل(الجماعة الصغيرة) وانتهاءً بالوحدات الكبرى **Macro Level** والتي تشمل(المنظمة والمجتمع)، وتعد الخدمة الاجتماعية التنموية نوع من الممارسة المهنية تتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، وتساهم بإيجابية وفعالية في رفع مستوى المواطنين اقتصاديا واجتماعياً باطراد في زيادة متوسط الدخل للفرد، ومنه يمكن أن نحدد الخدمة الاجتماعية بأنها الممارسة المهنية التي تتخذ من أهداف التنمية في المجتمع أهدافاً تسعى هي الأخرى إلى المساهمة في تحقيقها، وإذا كانت الظروف و أوضاع الدول النامية تعطي الأولوية للأخذ بالاتجاهات التنموية في ممارسة الخدمة الاجتماعية إلى جانب الاتجاه الوقائي والعلاجي وصولاً إلى تحسين أحوال هذه المجتمعات؛ فإن هذا الاتجاه يتضمن تحقيق مستويات لتنمية الإنسان اقتصاديًا، واجتماعيًا، وثقافيًا إلى مستوى الإنسان في العصر الحديث، وبالنظر في الواقع الاجتماعي للعالم العربي، المحلى منه والقومي؛ فإن الأمر يتطلب بكل موضوعية، نشاطًا اجتماعيًا تتضافر فيه كافة الجهود الشعبية والحكومية والأهلية ومواكبة التحضر المعاصر والتنمية بكل مستوياتها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن الخدمة الاجتماعية لها دورًا أساسيًا في حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية في اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلي عن السلبيات ومواجهتها، وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابيا في دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها[1]، فأي جهود تنموية تتطلب التزام لمشاركة عامة مجتمعية من

[1] مني عويس، وأخرون: (2001)، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، حلوان، مركز توزيع الكتاب الجامعي، ص229

سكان المجتمع والأعضاء والعملاء والمستهلكين أو الممثلين عنهم، وحتى تصل إلى المدى، إن مثل هذه المشاركة تقوم بصنع القرار بواسطة المتخصصين المهنين على أساس علمي صارم أو تحت رعاية سلطة محلية وربما أصطلح عليها أيًا كان من المركزية أو غير المركزية، كلاً من تنمية المجتمع والتخطيط تساهم في تحليل وصياغة السياسة والعمل التشريعي وتصميم البرامج وأبعد من ذلك مجتمع الديمقراطية المتعددة وكلاً منهما يكون مكمل أو منافس وله تأثير أكيد أو منشط[1].

ويعد المدخل التنموي من الاتجاهات الحديثة للخدمة الاجتماعية؛ فالخدمة الاجتماعية عندما تضع الأهداف التنموية نصب اهتمامها وتستخدم المدخل التنموي في ممارستها يطلق عليها الخدمة الاجتماعية التنموية، فالخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية ، ويسهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوي معيشة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وباطراد ويسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، وهذا ما أشارت إليه دراسة **(خالد: 2021)**[2]، والتي هدفت تحديد العوامل المؤثرة في استخدام جمعيات تنمية المجتمع المحلى لنموذج الممارسة المبنية على الأدلة في مجال التنمية الريفية بالإضافة لتحديد تأثير عوامل استخدام هذه الجمعيات للنموذج على واقع استخدامه في مجال التنمية الريفية، وأكدت النتائج تعدد العوامل المؤدية لعدم استخدام جمعيات تنمية المجتمع المحلى للنموذج وكان في مقدمتها العوامل المتعلقة بموقف الممارسين من الممارسة المبنية على الأدلة.

أولاً – مشكلة البحث:

تعد قضية التنمية من أهم قضايا العالم المعاصر، لأنها أصبحت تشكل اتجاهًا مهمًا في مختلف الأنشطة والفعاليات القومية، حيث لم تعد قضية التنمية تشغل رجال الاجتماع أو الاقتصاد أو الإدارة أو مخططي السياسات العامة في حكومات الدول النامية فقط؛ بل هي قضية تشغل كل الميادين دون استثناء، حيث تعتبر الخدمة الاجتماعية إحدى الميادين التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية باعتبار أن فلسفتها تتفق وفلسفة التنمية الاجتماعية، ولذا فلقد حققت التنمية الاجتماعية قفزة نوعية في الدول الغربية، حيث تحسنت أحوال الأفراد والمجتمعات في الأوساط الريفية، أما في

---

[1] أحمد السكري: (2015)، تنمية المجتمع في الخدمة الاجتماعية، تراجم وأبحاث ودراسات في تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية، الإسكندرية، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، ص11

[2] خالد فوزي صفي الدين نصر: (2021) العوامل المؤثرة في استخدام جمعيات تنمية المجتمع المحلي لنموذج لممارسة المبنية علي الأدلة في مجال التنمية الريفية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (55)، الجزء الأول، يوليو، ص62 وما بعدها

الدول النامية فالوضع مختلفاً؛ فمازالت مجتمعات هذه الدول تعاني من التخلف في جميع النواحي، فالواقع أنه رغم الجهود التنموية التي تبذل وشهدتها هذه الدول، إلا أن الوضع ما يزال غير مرضي خاصة في قطاعاته الريفية، علي الرغم من أن الريف هو الشكل الأول للحياة الاجتماعية في هذه المجتمعات[1]، ورغم المحاولات التي تبذل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة، ما تزال هناك مجتمعات تعاني من مظاهر التخلف في مجالات كثيرة، وهذا ما أشار إليه **(أبو عجيلة : 2010)**[2]، من خلال إظهار المعوقات الاجتماعية للتنمية في المجتمع الليبي من خلال دراسة وتحديد المؤشرات السلبية التي تعيق التنمية: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة الزاوية كنموذج، وهذا ما أكدته دراسة **(غادة: 2014)**[3]، والتي هدفت إلى توضيح أهمية دور الخدمة الاجتماعية في الحد من الصعوبات التي تعيق التنمية في المجتمع، وتوصلت نتائج البحث إلى أن للخدمة الاجتماعية أهمية من خلال دور الأخصائي الاجتماعي للحد من الصعوبات التي تعيق التنمية، وما يتمتع به الأخصائي الاجتماعي من خلال قدراته وخبراته وأدواره المهنية من مهارات تحليلية تفاعلية، كما أوضحت النتائج عدم وجود برامج توعية جادة وفعالة لمواجهة ثقافة التوظيف والتي تنعكس في عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الوظيفي. وأوصى البحث بضرورة تفعيل دور أجهزة ومؤسسات التوثيق والتخطيط في المجتمع وإيجاد قاعدة معلومات حقيقية ودقيقة تعطي للمخططين في المجتمع القدرة علي وضع الخطط والبرامج والسياسات المناسبة والتي تحقق أهدافها بأقل التكاليف وبأقل الجهود الممكنة، ومن أجل معرفة التقدم الذي حققه المجتمع والوقوف علي المعوقات التي تعترض الجهود التنموية للنهوض بالمجتمعات المحلية تبلورت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: "**ما مستوي ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية**"؟

---

[1] عبد الرحمن بن خلدون: (2004)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، بيروت، ص134

[2] أبو عجيلة المبروك علي المدنيني: (2010)، المعوقات الاجتماعية للتنمية في المجتمع الليبي من خلال دراسة وتحديد المؤشرات السلبية التي تعيق التنمية: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة الزاوية كنموذج، أطروحة دكتوراه منشورة، دار المنظومة، جامعة الفاتح، كلية الآداب، ليبي، طرابلس، ص 1– 240

[3] غادة محمد سلامه الحسيني: (2014)، أهمية دور الخدمة الاجتماعية في الحد من الصعوبات التي تعيق التنمية في المجتمع، بحث منشور، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد (6)، الجزء (1)، ص 42 – 74

ثانيًا – أهداف البحث: يسعي البحث الحالي ومن خلال الهدف الرئيس: "**ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية**"؛ التعرف علي:

1 – التعرف علي مستوي الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية.

2 – التعرف علي دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي.

3 – التعرف علي دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية المحلية.

4 – التعرف علي المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية.

ثالثًا – أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلي أهمية الدور الذي تقوم به الخدمة الاجتماعية من خلال مساعدة الأفراد في المجتمع وأيضًا اهتمامها بتنمية المسئولية المجتمعية لدي الأفراد لكي يتحقق التغيير الإيجابي المكلوب لأفراد المجتمع ومن أجل زيادة معدلات التفاعل والمشاركة في تطوير وتنمية المجتمع، حيث أنه كلما زاد شعور الفرد بالمسئولية الاجتماعية نحو مجتمعه وأسرته ووطنه كلما دارت عجلة التنمية الاجتماعية، كما أن الخدمة الاجتماعية لديها العديد من الطرق المهنية المتخصصة من أجل التعامل مع مشكلات المجتمع المحلي المختلفة التي تعوق مسيرة التنمية لشكل عام، ومن أجل هذا فهي تعد من أهم المهن التي تقوم بأداء الدور المساعد في التنمية سواء للأفراد أو الجماعات أو المجتمعات المحلية ككل.

رابعًا – تساؤلات البحث:

تحدد التساؤل الرئيس في التعرف علي "ما مستوي ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية؟" والذي تفرع منه التساؤلات الآتية:

1 – ما نوع الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية؟

2 – ما دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي؟

3 – ما دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية المجتمعات المحلية؟

4 – ما المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية؟

خامسًا – مفاهيم البحث:

الممارسة: practice

تعرف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بأنها منظور شامل للممارسة يمكن الأخصائي الاجتماعي كممارس عام للتعامل مع كافة أو جميع مستويات أنساق عملاء الخدمة الاجتماعية بما يتناسب مع طبيعة المشكلة سواء كان ذلك "فرد، زوجًا، أسر ، جماعات، منظمات، مجتمعات محلية، مجتمعات عالمية"، كما يمكن للأخصائي الاجتماعي من انتقاء النظريات والطرق المتعددة

للخدمة الاجتماعية مع التركيز علي مواطن القوي لدي العميل وقدراته عند التعامل مع الموقف الإشكالي بدلاً من التركيز علي مواطن الضعف مع حشد قوي العملاء واستخدام الموارد البيئية في حل مشكلات نسق العملاء[1].

والممارسة المهنية هي الاتجاه الذي يركز فيه الأخصائي الاجتماعي على استخدام الانساق البيئية والأساليب والطرق الفنية لحل المشكلة، دون تفضيل التركيز على تطبيق طريقة من طرق الخدمة الاجتماعية في إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم واضعا في الاعتبار كافة أنساق التعامل (فرد، أسرة، جماعة صغيرة، منظمة مجتمع)؛ مستندًا على أسس معرفية ومهار يه وقيمية تعكس في تعاملها التخصصات الأخرى لتحقيق الأهداف وفقاً لمجال ونوع الممارسة[2].

أيضا الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية هي نوعًا من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية تعتمد على انتقاء المداخل أو النماذج المهنية من جملة النماذج والمداخل العلمية المتاحة أمام الأخصائي الاجتماعي واستخدامها في التدخل المهني مع نسق الهدف بما يتناسب مع نسق العميل ونسق المشكلة[3]، وتعرف الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية بأنها الممارسة التي تقوم على استخدام قاعدة المعارف الانتقائية، والقيم المهنية، ومجموعة عريضة من المهارات لاستهداف الانساق من أي حجم لتحقيق التغيير مع أي من هذه الانساق من خلال **أربعة** متطلبات أساسية هي كما يلي[4]:

أ – تتطلب الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية العمل بشكل فعال من خلال البناء الهيكلي للمؤسسة وتحت الإشراف المهني.

ب – أنها تتطلب مجموعة متنوعة من الأدوار المهنية.

ج – تطبيق مهارات التفكير النقدي خلال عملية التغيير المخطط.

د – تؤكد الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية على تمكين العميل.

---

[1] جمال شحاته حبيب: (2009)، الممارسة العامة من منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص27

[2] ماهر أبو المعاطي علي: (2009)، نماذج ومهارات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، نور الإيمان للطباعة، ص189

[3] Davids Berzotes: Advanced Generalist Social work practice (43), (London: sage population,2000), P5

[4] حسين حسن سليمان، وآخرون: (2004)، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ص25

كما تعرف الممارسة المهنية بأنها الإطار الذي يوفر للأخصائي الاجتماعي أساسًا نظريًا انتقائيًا للممارسة المهنية، حيث يتناول تغير البناء لكل مستوى من مستويات الممارسة من الفرد وحتى المجتمع، ويمكن تعريف الممارس المهني الذي يطبق العمل بالمؤسسات الاجتماعية الإيوائية بأنه: الشخص الذي اكتسب معارف الممارسة المهنية ومهاراتها على نطاق واسع دون الارتباط بإطار نظري معين أو طريقة معينة ،حيث يقوم بتقدير مشكلات العملاء وإيجاد الحلول لها بصورة شمولية متكاملة تتناول جميع الأنساق التي تنظمها هذه المشكلات[1].

و الممارسة في معجم "لاروس Larousse " الفرنسي : فهي طريقة تحقيق شيء ما وأدائه، (ضدها : النظرية و المبدأ)، نقول يتميز بحس تطبيقي في البيداغوجيا، أي له تجربة في هذا المجال، وهناك فرق كبير بين النظري والتطبيقي، فالممارسة تنمي القدرة على القيام بردة فعل في نفس السياق المصطلح (الممارسة) يمكن أن يكون له معنى ديني[2]، والمبدأ العام الذي تقوم عليه فكرة الممارسة العامة هو الاعتماد على المفهوم الانتقائي في التدخل المهني الذي يقوم على أساس اتاحة الفرصة في التدخل المهني الذي يقوم علي أساس اتاحة الفرصة للأخصائي الاجتماعي لكي يختار ما يراه مناسبًا للعميل بمستوياته المختلفة (شخص – جماعة من الأشخاص –مجتمع صغير –مؤسسة)، من أساليب مهنية قائمة على المداخل والنظريات العلمية المختلفة المتوفرة لديه[3].

وفي الممارسة العامة يختار الاخصائي الاجتماعي النظريات والطرق المتعددة مستخدما منظور الأنساق البيئية وعملية حل المشكلة كموجهات لعمله، ويطبق الممارس العام مستويات ومداخل وطرق متعددة[4].

وتقصد الباحثة بالممارسة في سياق البحث الحالي بأنها: مجموعة الأنشطة التحى يقوم بها الأخصائي الاجتماعي في إطار التدخل المهني، وترتبط بقيامه بمجموعة من العمليات المتفاعلة والمترابط.

الخدمة الاجتماعية: Social Service

---

[1] هشام سيد عبد الحميد: (2008)، المدخل إلى الممارسة العامة غي الخدمة الاجتماعية، مصر، غير مبينة دار النشر، ص17

[2] Larousse.Dictionnaire dela langue française.lexis.p : 1478

[3] حسين حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، ومني جمعه البحر: (2005)، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ص 25

[4] مدحت محمد أبو النصر: (2009)، اتجاهات حديثة في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص102

لغة: تعرف الخدمة علي أنها: "خدم أي خدمة، قدم خدمة، ليس من يخدم المرء كنفسه[1]، ويعرف منجد لروس LAROUSSE، الخدمة علي أنها: :المساعدة، أنا في خدمتك، أي أنا في مساعدتك، الإنسان الخادم: أي الذي يجب أن يخدم الآخرين[2].

اصطلاحاً: عرفت الخدمة علي أنها: المعونة، السند، المساعدة، الدعم، النجدة، إعطاء، منح، قدم، دفع، توزيع، وتعني هذه المفاهيم أن يكون الإنسان في خدمة أخيه الإنسان كلما تطلب الأمر لذلك، وتنطبق هذه المفاهيم علي مسوي الأفراد كما تنطبق علي مستوي الإدارة مثل الخدمات البريدية[3].

كما عرفت علي أنها: "علم وفن تقدم بواسطتها المساعدة لمن يجد صعوبة في التكيف ويحتاج إلي هذه المساعدة، كما أنها المساعدة التي يعطيها من هم في حالة سوء تكيف وذلك بواسطة الأخصائي الاجتماعي في مؤسسة اجتماعية لتنمية القيمة والرفاهية الاجتماعية للأفراد والجماعات[4].

وتعتبر الخدمة الاجتماعية بمثابة اختراع اجتماعي، صاغه الإنسان في محاولة منه للتأثير على بيئته الاجتماعية لصالحه، وأي اختراع اجتماعي يشتمل على ما يلي: تراث ثقافي يتكون الاختراع من عناصره؛ عناصر مضافة جديدة؛ إدارة ومقدرة إنسانية على وضع تلك العناصر في تشكيل جديد تؤدى وظائف تتطلبها الوحدات الإنسانية؛ قبول من جانب المجتمع للاختراع الجديد؛ ذيوع وانتشار الاختراع تبعاً لمدى قبول وحاجة المجتمع إلى ذلك الاختراع؛ تجدد هذا الاختراع مع متطلبات الممارسة المهنية[5].

وتعرف الخدمة الاجتماعية في سياق البحث إجرائيًا بأنها: مجموعة الخدمة الاجتماعية في مجالات متعددة تقدم للأفراد والجماعات والمجتمعات بغرض تحسين ظروف الحياة الاجتماعية والحد من الصعوبات التي قد تعترض حياتهم، والعمل علي حل المشكلات وهي تقدم لكل فئات المجتمع دون استثناء.

---

[1] جروان السابق: (1985)، الكنز: قاموس فرنسي – عربي، بيروت، لبنان، ص 39

[2] خليل الجر: (1978)، المعجم العربي الحديث (لاروس)، مكتبة لاروس، باريس، ص 277

[3] رشيد زرواتي: (2000)، مدخل للخدمة الاجتماعية، مطبعة هومة، الجزائر، ص11

[4] عبد المحي محمود حسن صالح: (2002)، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص27

[5] عبد الحليم رضا عبد العال: (1990)، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية، ص 229

تنمية المجتمعات المحلية: Community development

تعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها: "عملية تحسين أحوال المجتمع في مختلف الجوانب الاجتماعية والأمنية والثقافية والرياضية وبمشاركة كافة أفراد المجتمع بما يحقق الترابط بينهم وإشباع احتياجاتهم وحل مشاكلهم من خلال مجموعة من الأنشطة والبرامج[1].

كما تعرف بأنها: عملية تنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديموقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة[2].

بينما يقصد بالمجتمع المحلي: "مجموعة من الناس الذين يقيمون عادة على رقعة معينة من الأرض وتربطهم علاقات دائمة نسبياً وليست من النوع العارض المؤقت، ولهم نشاط منظم وفق قواعد وأساليب وأنماط متعارف عليها وتسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كلاً منهم ينتمي لهذا المجتمع[3].

ولغرض البحث تعرف إجرائيًا بأنها: البرامج والأنشطة التي يقوم بها المجتمع بهدف تحسين مستوى معيشة السكان الذين ينتمون للمجتمع في مختلف جوانب الحياة.

سادسًا – الدراسات السابقة:

نعرض لأهم الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث والتي تم تقسيمها على النحو التالي:

أولاً: الدراسات المحلية:

دراسة: (ربيعة: 2017)، بعنوان[4]: المعوقات التي تعيق الشباب عن المشاركة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية على طلبة وطالبات الدراسات العليا بكلية الآداب – جامعة طرابلس.

---

[1] دعاء عبد المجيد محمد: (2016)، دور مراكز الأحياء في تنمية المجتمع المحلي، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (56)، المجلد (7)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، ص 27

[2] هيام عقلة المومني: (2016)، دور كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المجلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، بحث منشور، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (43)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، عمان، ص1755

[3] أحمد زدي بدوي: (1986)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ص73

[4] ربيعة محمد أحمد الشاوش: (2017)، المعوقات التي تعيق الشباب عن المشاركة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية على طلبة وطالبات الدراسات العليا بكلية الآداب – جامعة طرابلس، بحث

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تعيق الشباب عن المشاركة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع العربي الليبي دراسة ميدانية على طلبة وطالبات الدراسات العليا بكلية الآداب جامعة طرابلس. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وتمثلت أداة الدراسة في استبيان يحتوي على 14 تساؤلاً تغطي موضوع الدراسة، وتم توزيعها على طلاب وطالبات السنة التمهيدية المسجلين بمختلف التخصصات بالدراسات العليا مرحله الماجستير بكلية الآداب جامعة طرابلس وعددها عشرة أقسام خلال العام الجامعي 2016–2017، وتضمن الإطار النظري للبحث على مفهوم الشباب وأهميتهم واحتياجاتهم، ومفهوم التنمية ومؤشراتها وأهدافها ومعوقاتها، ودور الشباب في تنمية المجتمع والإعداد المهني للأخصائي الاجتماعي لمتطلبات التنمية والدور الفعال للأخصائي الاجتماعي في معالجة بعض المعوقات التي تعيق الشباب عن المساهمة الفعالة في عمليات التنمية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها سوء التكيف الذي يتعرض له الشباب والذي يؤدي إلى التقليل من فاعليته ويحد من قدراته على بناء علاقات اجتماعية ناجحة مع الآخرين، وعدم وجود برامج توعية جادة وفعالة لمواجهة ثقافة التوظيف والتي تنعكس في عدم التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الوظيفي، وأوصت الدراسة بالاهتمام بتوعية الأسرة بأهمية وخصائص مرحلة الشباب حتى تكون مساهمتها ودورها إيجابيا وفعالا في بناء شخصية الشاب كمواطن صالح.

دراسة: (محمد: 2020)، بعنوان(1): مشاركة الشباب في التنمية وانعكاساتها.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تحول دون مشاركة الشباب في عملية التنمية من خلال الكشف عن الظروف والأسباب التي تحول دون ذلك وكذلك التعرف على مدى مشاركة الشباب في التنمية وإبراز دور الشباب في عملية التنمية ومعرفة ما يمكن أن تسهم به مهنة الخدمة الاجتماعية في هذا المجال وقسمت هذه الدراسة إلى خمسة فصول خصص الفصل الأول للإطار العام للدراسة والأهمية والأهداف والمصطلحات والمفاهيم وخصص الفصل الثاني للدراسات السابقة الفصل الثالث للشباب والفصل الرابع للتنمية ومشاركة الشباب والفصل الخامس لدور مهنة الخدمة الاجتماعية ووضع البحث مجموعة من الأهداف لهذه الدراسة تتمثل في إلقاء الضوء على واقع

منشور، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربي للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد (12)، الجزء (5)، ص19 – 61

(1) محمد أرحومة أبو طبل: (2020)، مشاركة الشباب في التنمية وانعكاساتها، جامعة الزيتونة، كلية التربية، سوق الأحد، ليبيا، بحث منشور، مجلة أنوار المعرفة، العدد (8)، ص9 –23

الشباب والتعرف على وضع الشباب وأهمية مساهمتهم في عملية التنمية والكشف عن مساهمة الخدمة الاجتماعية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات من خلال هذه الدراسة التي تفيد القائمين على رعاية برامج الشباب والتنمية وتمثل استفادة أيضا للباحثين والدارسين في مجال البحث العلمي.

دراسة: (فتحية: 2018)، بعنوان(1): دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن ليبيا.

تناول البحث دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن في ليبيا، وتمثلت مشكلة البحث في تسليط الضوء على البرامج التي يقدمها المركز لأحداث التنمية المحلية، والتعرف على دور الأخصائيين الاجتماعيين وإشرافهم على هذه البرامج لأحداث تنمية محلية، وهدف البحث إلى التعرف على الدور الذي قام به مركز برقن، والتعرف على الطرق العلمية التي أتبعها، والأخصائيين الاجتماعيين والأنشطة والبرامج التي يقدمها المركز لأحداث التنمية المحلية، وطرح البحث عدة تساؤلات منها، وما هي الأنشطة التي يقوم بها مركز برقن؟ هل أدى المركز الدور الذي قام من أجله تم تأسيسه؟، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي لتحليل البيانات ومنهج دراسة الحالة من خلال جمع البيانات عن طريق الاستبيان والمقابلة، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج وأهمها، أن المركز ساهم في العديد من البرامج والأنشطة والاجتماعية والتعليمية والتدريبية، وكان للأخصائي الاجتماعي دور في إعداد هذه البرامج ومساعدة المستفيدين في الحصول على الخدمات مما يعني مساهمته في تنمية المجتمع المحلي بمنطقة برقن. وأوصت الباحثة تشجيع الدولة للمراكز الاجتماعية المحلية ودعمها ماديا، تفعيل المركز والعودة للعمل وتفعيل المناشط والبرامج التي يقوم بها.

2 – الدراسات العربية:

دراسة: (عثمان: 2014)، بعنوان(2): المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية والتصور المقترح لمواجهتها.

---

(1) فتحية أحمد علي البنين: (2018)، دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن ليبيا، رسالة ماجستير منشورة، دار المنظومة، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان، ص3

(2) فاطمة عثمان: (2014)، المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية والتصور المقترح لمواجهتها، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (51)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة

سعت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية وأسباب وعوامل وجود هذه المعوقات، وكان من أهم نتائجها: وجود معوقات تواجه لجان التنمية الاجتماعية داخل المملكة أبر زها: عدم فعالية الأنشطة التي تقوم بها اللجان، قصور الخدمات التي تقدمها اللجان، ضعف الموارد المالية المخصصة، ضعف مشاركة سكان الحي، الروتين وتعقد الإجراءات، محدودية صلاحيات لجان التنمية، عدم وجود جهات إعلامية تعنى بإبراز دور لجان التنمية، حاجة اللجان إلى الكوادر البشرية المؤهلة، وحاجتها كذلك إلى التعاون مع الجهات الحكومية لتحقيق أهدافها.

دراسة: (الضويان: 2015)، بعنوان(1): دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تفعيل مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع.

هدفت إلى وصف واقع الدور الذي تقوم به لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تفعيل المشاركة المجتمعية، وتحديد أهم المعوقات التي تحد من أدائها لهذا الدور، وكانت أهم نتائجها :أن لجان التنمية الاجتماعية الأهلية لها دور في تنمية المشاركة المجتمعية، وذلك بإتاحة الفرصة لأهالي المجتمع للتعبير عن آرائهم، وتشجيع الجهود التطوعية، الأمر الذي جعل النسبة الأكبر من عينة الدراسة راضين بدرجة كبيرة عن البرامج والخدمات التي تقدمها اللجان، إلا أن لجان التنمية الاجتماعية الأهلية تواجه بعض المعوقات التي تحد من دورها في تفعيل المشاركة المجتمعية، ومنها: معوقات خاصة بالتمويل، وأخرى خاصة بالمواطنين وثقافة المجتمع، وكذلك معوقات خاصة بطريقة عمل اللجان والعاملين فيها.

دراسة: (البيطار، وحسن: 2018)، بعنوان(2): مقاربة استراتيجية نحو تعزيز المسئولية الاجتماعية تجاه قضايا التنمية المستدامة.

(1) هبه عبد الرحمن الضويان: (2015)، دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تفعيل مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع، دراسة ميدانية على بعض لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض

(2) سوسن مصطفي البيطار، وأسماء حسن: (2018)، مقاربة استراتيجية نحو تعزيز المسئولية الاجتماعية تجاه قضايا التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لدور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في حاضرة الدمام، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (51)، المجلد (4)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.

هدفت إلى التعرف على دور لجان التنمية الاجتماعية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى فئات المجتمع المحلي، وخلصت نتائجها إلى أن لجان التنمية الاجتماعية تقوم بدور فاعل في مجال المسؤولية التوعوية من خلال الأنشطة والبرامج الوقائية والخدمات الاستشارية التي تقدمها للمجتمع، فيما تواجه تلك اللجان عدد من الصعوبات مثل: صعوبة الحصول على أراضي لبناء مقرات لهذه اللجان، وعدم توفر الأدوات والمنشآت اللازمة لممارسة الأنشطة وتنفيذ البرامج، وقصور الموارد والإمكانيات اللازمة للوفاء بجميع الخدمات التنموية، إضافة إلى الصعوبات الاجتماعية المتمثلة في قصور المناهج الدراسية في إبراز أهمية العمل الاجتماعي التنموي.

دراسة: (الدعيدع، وحجازي: 2019)، بعنوان(1): دراسة تقييمية لدور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية بمدينة الرياض من وجهة نظر العاملين.

هدفت إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان التنمية الاجتماعية الأهلية، وأهم معوقات ممارسة هذا الدور، وتوصلت إلى أن درجة قيام لجان التنمية الاجتماعية في التعامل مع مشكلات المجتمع المحلي متوسطة، وذلك نتيجة مواجهتها لعدد من المعوقات مثل: نقص الإمكانات المادية المتعلقة بالمبنى المخصص للجنة، وقلة الدعم المالي، والممارسة المهنية التقليدية، وتداخل بعض مسؤوليات ومهام اللجنة مع الوزارات الأخرى، ونقص الجانب الإعلامي، وعدم الأخذ بآراء ومقترحات سكان الحي، وعدم مرونة الإجراءات الإدارية من قبل الجهة المشرفة، وقلة الخبرة لدى العاملين، وكذلك ضعف المهارات التخطيطية لبرامج التنمية من قبل العاملين.

تعقيب علي الدراسات السابقة ومدي الاستفادة منها: فمن خلال عرض الدراسات السابقة يمكن تحديد موقع البحث من الدراسات السابقة في ضوء عدة نقاط كما يلي:

أ – من حيث الأهداف: من خلال استعراض الدراسات السابقة وعناصرها الرئيسة يمكن رصد العديد من جوانب التشابه بينها وبين هذا البحث، ولرصد هذه النقاط نلقي نظرة تحليلية على كل نوع من هذه الدراسات، ثم نلقي نظرة لمقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة، من حيث أوجه التشابه وجوانب الاستفادة وأهم ما يتميز به هذا البحث، حيث اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة من حيث وحدة الهدف؛ كدراسة: (ربيعة: 2017)، والتي استعرضت المعوقات التي تعيق الشباب عن المشاركة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية على طلبة وطالبات

(1) هيفاء عبد الله الدعيدع، وهدي محمود حجازي: (2019)، دراسة تقييمية لدور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية بمدينة الرياض من وجهة نظر العاملين، بحث منشور، مجلة الآداب، العدد (1)، المجلد (31)، جامعة الملك سعود، الرياض

الدراسات العليا بكلية الآداب – جامعة طرابلس، وكدراسة: (محمد: 2020)، والتي تناولت مشاركة الشباب في التنمية وانعكاساتها، والتي هدفت التعرف على العوامل التي تحول دون مشاركة الشباب في عملية التنمية من خلال الكشف عن الظروف والأسباب التي تحول دون ذلك، وكدراسة: (فتحية: 2018)، والتي تطرقت إلي دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن ليبيا، وكدراسة: (عثمان: 2014)، التي جاءت لتبرز المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية والتصور المقترح لمواجهتها، حيث سعت إلى التعرف على المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية بالمنطقة الشرقية وأسباب وعوامل وجود هذه المعوقات، وكدراسة: (الضويان: 2015)، والتي أظهرت دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تفعيل مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع، وهدفت إلى وصف واقع الدور الذي تقوم به لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تفعيل المشاركة المجتمعية، وتحديد أهم المعوقات التي تحد من أدائها لهذا الدور، وكدراسة: (البيطار، وحسن: 2018)، وجاءت كمقاربة استراتيجية نحو تعزيز المسئولية الاجتماعية تجاه قضايا التنمية المستدامة، وهدفت إلى التعرف على دور لجان التنمية الاجتماعية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى فئات المجتمع المحلي، وكدراسة: (الدعيدع، وحجازي: 2019)، والتي جاءت كدراسة تقييمية لدور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية بمدينة الرياض من وجهة نظر العاملين، وهدفت إلى التعرف على الدور الذي تقوم به لجان التنمية الاجتماعية الأهلية، وأهم معوقات ممارسة هذا الدور.

ب – من حيث المنهج العلمي: اتفق البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي والمسح الاجتماعي بالعينة، وذلك لمناسبته لهذا النوع من الأبحاث، بالإضافة إلي اعتماد الدراسات السابقة علي أداة الاستبانة كأداة لجمع البيانات التي تم جمعها من العينة المراد تطبيق الاستبيان عليها.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في: تحديد أهمية اختيار منهج البحث، وهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك بناء أداة البحث المستخدمة وهي الاستبانة، وتحديد مجالاتها وفقراتها، بالإضافة إلي الاطلاع علي الإطار النظري والمراجع المستخدمة في الدراسات السابقة، وعرض ومناقشة النتائج وتفسيرها وتقديم التوصيات والمقترحات، كذلك تحديد المتغيرات المناسبة للدراسة، وتحديد المعالجات الإحصائية المناسبة للبحث، والإجراءات المناسبة للبحث، ولكن ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة أنه تناول "ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية".

أما من حيث أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

فلقد استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في عدة أمور أساسية أهمها تأصيل الإطار النظري لموضوع البحث حيث ساعدت الدراسات السابقة في صياغة أسئلة البحث الحالي، ووضع الأسئلة المناسبة وتحديد أهداف البحث وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها، وكيفية كتابة الجانب النظري للبحث الحالي، كذلك من خلال إثراء أدبيات الموضوع، ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في أنه تناول "أهمية الخدمة الاجتماعية في التخطيط للسياسات الاجتماعية وآليات تطويرها".

سابعاً – التوجه النظري:

فيما يلي نعرض للأسس النظرية التي تعتمد عليها الممارسة العامة، وفيما يلي توضيح لها، نظرية الوصف والتفسير في إطار الممارسة العامة:

المنظور النسقي الأيكولوجي: System / Ecological Perspective

يعتبر المنظور النسقي الأيكولوجي إطاراً شاملاً Framework يسهم في وضع نماذج محددة للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع المشكلات التي تتعامل معها، كما أنه يشكل إطاراً لتوظيف العديد من النظريات في تفسير المشكلات التي يعاني منها العملاء، وإيجاد الأساليب المناسبة للتعامل معها. ويتضمن هذا المنظور مزيج من المفاهيم التي قامت عليها نظرية الأنساق System Theory لبيرتالانفي Bertalanffy ونظرية الأنساق الأيكولوجية ليوري برونفينبريينر Uri Bronfenbrenner مكاناً متميزاً في الإطار النظري للممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية نظراً لما يوفره من مجموعة من الفروض والمفاهيم التي تزود الخدمة الاجتماعية بإطار عمل شامل ومتعمق يسمح بتحليل وتفسير الطبيعة المعقدة للتفاعلات الإنسانية(1).

ونظراً لاعتماد المنظور النسقي الأيكولوجي على المفاهيم النظرية لكل من نظرية الأنساق والنظرية الأيكولوجية؛ فقد اختلفت وجهات النظر حول هاتين النظريتين؛ حيث يرى كل من جيرمين وجيترمان Germain & Gitterman أن لكل من المنظور النسقي والمنظور الأيكولوجي مفاهيمه الخاصة به، لذا فقد فصل بعض المتخصصين في الخدمة الاجتماعية مثل مير Meyer بين المنظور النسقي والمنظور الأيكولوجي نظراً لأن المنظور النسقي يركز أساساً على بناء النسق وخصائصه، الأمر الذي يساعده على تفسير العلاقة بين المتغيرات، وترتيب هذه الأنساق داخل البيئة طبقاً لدرجة تعقيدها، بينما يركز المنظور الأيكولوجي على التعاملات والتفاعلات بين مكونات هذه الأنساق أكثر من التركيز على البناء. وعلى الجانب الآخر قام بعض المتخصصين أمثال كومبتوم وجالاواي

(1) عبد العزيز بن عبد الله البريثن: (2016)، لفجوة بين النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (27)، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية، ص 201 وما بعدها

Comptom & Galaway بدمج مفاهيم كلاً من المنظورين في إطار واحد أطلقوا عليه المنظور النسقي الأيكولوجي(1).

مدي الاستفادة من هذه النظرية:

في هذا الإطار نتفق مع وجهة النظر التي دمجت بين مفاهيم هذين المنظورين لأن ذلك يتيح للخدمة الاجتماعية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من تعدد المفاهيم التي يتضمنها كلا المنظورين مما يوفر إطاراً مناسباً ومتكاملاً لفهم وتفسير مشكلات العملاء وتوفير الاستراتيجيات والأساليب المناسبة للتعامل معها، حيث ترتكز الخدمة الاجتماعية على عدد كبير من النظريات ونماذج الممارسة والتي انتقلت إليها خلال الستينات والسبعينات من العديد من التخصصات وثيقة الصلة بها.

ولا شك أن المنظور النسقي الأيكولوجي قد ساهم في تطوير الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذا المنظور قد جعل لممارسة الخدمة الاجتماعية شكلاً مميزاً يختلف عن أشكال ممارسة المهن الأخرى التي تشترك مع الخدمة الاجتماعية في التعامل مع مشكلات الإنسان؛ حيث تساعد فروض ومفاهيم المنظور النسقي الأيكولوجي الأخصائي الاجتماعي (الممارس العام) على تحديد مفهوم واضح للعميل الذي يتعامل معه، وتفهم طبيعة المشكلات التي يتعامل معها، بالإضافة إلى أن المنظور النسقي الأيكولوجي يساعد الأخصائي على تخير نقاط التدخل المهني في الموقف إلا أنه لا يزوده بالأساليب المهنية اللازمة للتطبيق أثناء التدخل، ذلك أن تلك الأساليب تتوقف على حجم الوحدة التي يتعامل معها الأخصائي، وعلى الدور المهني الذي يزمع القيام به، وعلى نظرية أو نموذج التدخل الذي يرى أهمية تطبيقه.. وتلك كلها أدوار تتوقف على المعارف العلمية للأخصائي، ومهارته في التطبيق.

سابعاً: الإجراءات المنهجية للبحث:

1 – نوع البحث: يعد البحث الحالي من البحوث الوصفية المكتبية، وذلك في محاولة للتعرف علي ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية.

2 – منهج البحث: تم استخدام المنهج الوصفي المكتبي، لوصف وتحليل أهمية ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية.

ومما سبق؛ واتساقا مع منهجية البحث في الإطار النظري، سيتم تقسيم البحث إلي المحاور الآتية:

(1) خليل عبد المقصود عبد الحميد: (1995)، تقويم إسهامات البحوث والدراسات العلمية في تدعيم الممارسة المهنية في مجال تنمية المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم

نتناول في المحور الأول: نوع الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية، بينما في المحور الثاني نستعرض دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، في حين جاء المحور الثالث ليتناول علاقة الخدمة الاجتماعية بعملية التنمية الاجتماعية، وفي المحور الرابع نسعي لتوضيح دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية المحلية، وفي المحور الخامس والأخير نسعي لتوضيح المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية.

المحور الأول: الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية

يأتيدور الخدمة الاجتماعية والتي تسعي لتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية، والتي تركز علي معارف، ومهارات متعددة، وفي ظل المتغيرات المعاصـرة التي طرأت علي العالم العربي، والإقليمي، والعالمي فإن برامج، ومعارف وأسـاليب، واسـتراتيجيات الخدمة الاجتماعية التقليدية قد لا تمكنها من تأدية دورها بالشـكل المطلوب، وتحقيق الفعالية المرغوبة، لذا ظهرت عدة اتجاهات حديثة تتفق مع تلك المتغيرات وتسـاهم في إيجاد حلول مبتكرة لمواجهة القضـايا المجتمعية[1]، وتعتبر الممارسة العامة من أهم النماذج التي فرضت نفسها على ممارسة الخدمة الاجتماعية خلال الربع الأخير من القرن العشرين، حيث إنها تمثل اتجاهًا تفاعليًا يبتعد عن النمط التقليدي المتمثل في الطرق الثلاث الرئيسية في ممارسـة الخدمة الاجتماعية، وهناك العديد من التعريفات لمفهوم الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، حيث تعرف الممارسـة العامة للخدمة الاجتماعية بأنها الإطار الذي يوفر للأخصـائي الاجتماعي أساساً نظرياً المهنية، انتقائياً للممارسة المهنية، حيث أن التغيير البناء يتناول كل مستوي من مستويات الممارسة من (الفرد حتي المجتمع)، وتتمثل المسئولية الرئيسية للممارسة العامة في توجيه وتنمية التغيير المخطط أو عملية حل المشكلة[2]، وتتطلب الممارسـة العامة للخدمة الاجتماعية العمل بشكل فعال من خلال البناء الهيكلي للمؤسسة وتحت الإشراف المهني حيث أنها:

أ – تتطلب مجموعة متنوعة من الأدوار المهنية.

ب– تطبيق مهارات التفكير النقدي خلال عملية التغيير المخطط.

ج – تؤكد الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية على تمكين العميل.

---

[1] لانا بنت حسن سعد: (2014)، ريادة الأعمال الاجتماعية وموقف الخدمة الاجتماعية منها، مجلة الاجتماعية العدد (8)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ص73

[2] ماهر أبو المعاطي علي: (2002)، مقدمة في الخدمة الاجتماعية مع نماذج تعليم وممارسة المهنة في الدول العربية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ص358

كما يشير مفهوم الممارسة العامة إلى قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على العمل مع مختلف الانساق مثل الأفراد والأسر والجماعات الصغيرة والمنظمات والمجتمعات مستخدمين إطارًا نظرياً فعالاً يتيح لهم الفرصة لاختيار ما يتناسب من أساليب واستراتيجيات للتدخل مع مشكلات ومستويات هذه الانساق[1]، وهذا ما أكدته دراسة **(شيماء: 2020)**[2]، والتي استعرضت المدخل التنموي من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، حيث هدف البحث إمكانية استخدام المدخل التنموي من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية لتمكين الطالب الجامعي من المشاركة في الأنشطة التطوعية المجتمعية وأهمية استخدام المدخل التنموي من منظور الممارسة العامة، أيضاً لتمكين الطالب الجامعي من المشاركة في هذه الأنشطة مثل المسنين والأيتام والتوعية الصحية والتوعية البيئية حيث أن المدخل التنموي يعمل على تنمية شخصية الطالب الجامعي وتجعله يتحمل المسئولية المجتمعية ويعمل على تنمية ثقة الطالب المجتمعي بنفسه ويصبح طالب منتجا للمجتمع. والمدخل التنموي يهدف إلى التخلص من المشاعر السلبية المعوقة لسوء الأداء السليم، وتدعيم قوي الذات لزيادة الثقة بها والتقدير لها، ومساعدة الفرد على إدراك الواقع بموضوعية، ومساعدة الفرد على تقييم ذاته بموضوعية، تنمية وتدعيم الجوانب الإيجابية في شخصية أعضاء الجماعة واستثمارها أفضل استثمار، وكذلك دراسة **(نشمي، وآخرون: 2020)**[3]، والتي تطرقت إلي مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية، دراسة ميدانية مطبقة على عينة من لجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض؛ وهدفت إلى الوصول لمؤشرات تخطيطية لمواجهة المعوقات التي تحد من دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية، وخلصت نتائجها إلى أن لجان التنمية الاجتماعية تواجه عدد من المعوقات التي تحد من دورها في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية، وكان من أهم

---

[1] جمال شحاته حبيب: (2009)، الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص24

[2] شيماء علي عبد الظاهر عبد الحمن: (2020)، المدخل التنموي من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، دراسات وبحوث تطبيقية، مصر، العدد (11)، المجلد (1)، يوليو، ص 176 – 187

[3] نشمي بن حسين، وأحلام بنت محمد القحطاني: (2020)، مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من لجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية، مصر، العدد (18)، ص449 – 492

تلك المعوقات من وجهة نظر عينة الدراسة على التوالي: المعوقات المتعلقة بالدعم المالي والتمويل، يليها المعوقات المتعلقة بمشاركة الأهالي بالأنشطة والبرامج، ثم المعوقات المتعلقة بأهداف اللجنة، والمعوقات المتعلقة بالسياسات الإدارية، وأخيراً المعوقات المتعلقة بالأنشطة والبرامج. كذلك تطرقت دراسة **(مصطفي، وغانم: 2019)**[1]، لدور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، وكذلك دورها في بناء قدرات الشباب، والمشاركة في الأعمال التطوعية الخيرية، وتوصلت نتائجها الى أن هناك قصور نسبي في دور مؤسسات المجتمع المدني لتعليم الشباب المشاركة في المشروعات البيئية وبناء قدرات الشباب للعمل بالمشروعات الإنتاجية الصغيرة والأعمال التطوعية.

وعليه؛ فالخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، ويسهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوي معيشة المواطنين اقتصاديًا واجتماعيًا وباطراد، ويسهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقومًا بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات، ومن ثم يعتبر الهدف العام للخدمة الاجتماعية التنموية هو: الإسهام في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات ويضاف إلي هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تعد مداخل فرعية للخدمة الاجتماعية التنموية وهي[2]:

(1) تكوين رأي عام مستعد لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة؛

(2) تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والعمل علي التغلب عليها؛

(3) تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها؛

(4) إيقاظ مشاركة الجماهير للتأثير في وضع السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي واتخاذ القرارات بشان خطط التنمية الاجتماعية وفي تنفيذ تلك الخطط والبرامج ومتابعتها وتقويمها؛

(5) ضمان عدالة توزيع الناتج القومي تحقيقا للعدالة الاجتماعية وضمانا لتقبل المواطنين تحمل مسئوليات وأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

---

[1] مصطفي محمد قاسم، غانم بن سعد الغانم: (2019)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد (46)، إبريل، ص 33 وما بعدها

[2] شيماء علي عبد الظاهر عبد الحمن: (2020)، المدخل التنموي من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 180

(6) تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظا علي الموارد والإمكانيات القومية ومنعا لتبديدها؛

(7) توفير تنشئة اجتماعية موجهة لمساعدة النشء علي اكتساب القيم والاتجاهات العصرية التي تسهل ترسيخ عملية تحديث المجتمع والعمل علي الاحتفاظ بالقيم والاتجاهات التقليدية المميزة لثقافة المجتمع وتراثه التاريخي لإيجاد نمط من التحديث الذي يتلائم وظروف وأوضاع وأهداف وثقافة وتاريخ مجتمعاتنا[1].

المحور الثاني: دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي

أي جهود تنموية تتطلب التزام في المشاركة بصفة عامة والمجتمعية من سكان المجتمع والأعضاء والعملاء والمستهلكين أو الممثلين عنهم بصفة خاصة، حتى تصل إلى الجميع؛ فإن مثل هذه المشاركة تقوم بصنع القرار بواسطة المتخصصين المهنين على أساس علمي صارم أو تحت رعاية سلطة محلية وربما أصطلح عليها أيًا كان من المركزية أو غير المركزية، حيث أن تنمية المجتمع والتخطيط تساهم في تحليل وصياغة السياسة والعمل التشريعي وتصميم البرامج وأبعد من ذلك فهي تعد مجتمع الديمقراطية المتعددة وكلا منهما يكون مكمل أو منافس وله تأثير أكيد أو منشط[2]؛ فمهنة الخدمة الاجتماعية تعمل مع الفقراء بهدف مساعدتهم على إشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم، وزيادة فرصهم في الحياة وتنمية قدراتهم ، وتوفير الإرشاد الاجتماعي والتوعية المطلوبة لهم، وتدعيم الجمعيات الأهلية العاملة في المجال، وتشجيع القطاع الخاص بأن يكون له دورًا رئيسيًا في مكافحة الفقر ومطالبة الحكومة بزيادة الخدمات الحكومية الموجهة للفقراء وتحسين جودتها والمشاركة في وضع القوانين والسياسات المتعلقة بالفقر لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الاجتماعية والكرامة الإنسانية والدفاع عن حقوق الفقراء[3]، حيث أن الوظيفة الأساسية لأى مجتمع هي إشباع احتياجات أفراده بما لديه من إمكانيات وموارد متاحة أو كامنة داخل المجتمع وخارجه؛ فطريقة تنظيم المجتمع تقوم بمساعدة المجتمع على تحقيق تلك الوظيفة ووسيلتها في ذلك استخدام أسلوب التخطيط؛ فعمليات ومراحل طريقة تنظيم المجتمع لا تتم بدون استخدام العملية التخطيطية لضمان

---

[1] ماهر أبو المعاطي علي، وآخرون: (2001)، مدخل الخدمة الاجتماعية، مفاهيم وطرق، مجالات، مركز نشر وتوزيع المتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة، ص 114

[2] أحمد السكري: (2015)، نمية المجتمع في الخدمة الاجتماعية، تراجم وأبحاث ودراسات في تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية، الإسكندرية، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر، ص11

[3] مدحت أبو النصر: (2015)، الخدمة الاجتماعية الدولية نظرة متكاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، ص105

توجيه التغيير الاجتماعي إلى المسار السليم الذى يتفق مع أهداف التنمية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وفى استثمار سكان المجتمع للمشاركة في عملية تنمية مجتمعهم[1]، وفي ذات السياق تعتبر التنمية عملية تهدف إلى انحسار الفقر والتخفيف من حدته إلى تدعيم الكرامة الإنسانية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وتعدد الخيارات والفرص المتاحة أمام الإنسان صانع هذه العمليات والمشارك في حدوثها، حيث تسعى المشاركة الشعبية اشتراك الجماهير عن كثب في عمليات التنمية واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وشعورهم بالأمان الاجتماعي[2]؛ فتنمية المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية تعرف على أنها عملية التدخل المقصود والمدروس في شبكة العمل الاجتماعي أو في بناء العلاقات بين الناس والمنظمات في منطقة محلية أو اهتمام مجتمعي لتيسير حل المشكلات الاجتماعية، وتحسين نماذج تقدم الخدمة وأداء الوظيفة الاجتماعية السياسية، والتركيز على التعليم الاجتماعي السياسي والتنمية التنظيمية وخلق البناءات لتمارس التأثير المجتمعي[3]، في حين أن تنمية المجتمع: هي أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية والحضرة، وهى وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء[4]، **وعلي هذا تتفق الباحثة في** أن الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع يوجد بينها ارتباطاً وثيقاً حيث أن كل منهما يؤمن بمجموعة من الأخلاقيات والقيم الأساسية في ممارسة العمل تتمثل في الاعتراف بكرامة الفرد والاعتماد المتبادل بين جميع الوحدات الإنسانية والأخصائي الاجتماعي يتعامل مع الوحدات الاجتماعية وهذا الاعتراف والإيمان بكرامة الإنسان يعد حجر الزاوية التي يقوم عليها التغييرات التي يرغب إحداثها في اتجاهات وقيم وسلوك هذه الوحدات الإنسانية، وهو يحدد دوره في توفير الفرص لنمو أفراد المجتمع وزيادة قدراتهم من خلال المشاركة والإحساس بالانتماء بحيث يشعر كل فرد بأنه جزء فعال في حياة المجتمع والاعتراف بأهمية المواطنين وتقديرهم[5].

---

[1] ماهر أبو المعاطي علي: (2004)، برامج والمنظمات الاجتماعية من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، مركز زهراء الشرق، ص182

[2] طلعت السروجي: (2011)، تمكين الفقراء، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 11

[3] أحمد السكري: (2015)، تنمية المجتمع في الخدمة الاجتماعية، تراجم وأبحاث ودراسات في تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية، مرجع سبق ذكره، ص8

[4] محمود محمد، وأحمد عبد الفتاح: (2007)، تنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ص12

[5] محمد عبد الفتاح: (2007)، ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية " التقليدية والمستحدثة"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص270

وهذا ما أكدت عليه البحوث والدراسات، كدراسة **(طلعت: 2002)**[1]، والتي هدفت تنشيط زيادة فاعلية مشاركة أعضاء الجمعية في تنمية مجتمعهم المحلى واستخدام إطار ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في نشر الوعى بمشكلات المجتمع المحلى لدى أعضاء الجمعية والعمل على اكتساب القدرة لحل مشكلات المجتمع المحلى، وتوصلت نتائجها إلى أن الجمعيات الأهلية إحدى المداخل الهامة لتنمية المجتمعات المحلية المختلفة، وأكدت الدراسة على أهمية دور ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في المنظمات غير الحكومية كمدخل لتنمية المجتمع المحلى؛ وكذلك دراسة **(Burger: 2010)**[2]، والتي هدفت إلى إن تعزيز المنظمات غير الحكومية يؤدى إلى التنمية، وكانت أهم نتائجها أنه لابد من أن تكون المعلومات والبيانات واقعية لمساعدة الفقراء وحدوث التنمية، وكذلك أكدت على أهمية دور المنظمات الأهلية في التنمية للمجتمع، كما إن الخدمة الاجتماعية لها دورًا أساسيًا في حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية في اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلي عن السلبيات ومواجهتها، وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابيًا في دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها[3]،

وبناء على ما سبق عرضه من دراسات يتضح العديد من الحقائق ومنها:

1 – ضرورة التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية للمجتمع.

2 – إن المنظمات غير الحكومية لها دور أساسي في التخفيف من المشكلات المجتمعية.

3 – إن المشاركة والتضامن من قبل أهالي المجتمع يؤدى إلى تحقيق التنمية ورفاهية المجتمع.

المحور الثالث: دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية المحلية

الاخصائي هو الشخص المؤهل للعمل في أي مجال من المجالات الاجتماعية والتعليمية، على اختلاف أهدافها التنموية والوقائية والعلاجية، ضمن المفاهيم التي تتضمنها الخدمة الاجتماعية على

---

[1] طلعت السروجي: (2002)، التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية ، القاهرة ، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ص37

[2] Ronelle Burger . (2010) Promoting transparency in the NGO sector examining the availability and reliability of self reported

[3] مني عويس، وآخرون: (2001)، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ص229

اختلافاتها الفلسفية، مع ثباته على المبادئ والمعايير الأخلاقية التي تقوم عليها، بالإضافة لالتزامه بنطاق العمل التي ترسمها له المؤسسة التي يعمل بها والتابع لها في مجال عمله، دون خرق أي من نصوص العمل المتفق عليها، أو التعدي أو التدخل في المجالات الأخرى المكملة لعمل المؤسسة، وتقوم رسالة الأخصائي الاجتماعي على الرقي بالمجتمع والحد من المشاكل الاجتماعية التي تمنعه من التطور والتقدم، وتحقيق العدالة لجميع الفئات، ومساعدتهم في الحصول على حقوقهم المختلفة، وتوفير كل ما يلزمهم من الخدمات الاجتماعية الخاصة في مجال الرعاية الطبية والاجتماعية والنفسية، وغيرها من المجالات، بالإضافة إلى تطوير وتنمية المهارات المختلفة التي يقوم عليها دور الأخصائي الاجتماعي، بما يتناسب مع تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج الإيجابية[1]، وعلي هذا فالأخصائي الاجتماعي يقوم بأدوار هامة منها[2]:

1 – هناك وظيفة أساسية وهامة عليه أن يؤديها وهي بأن يأخذ طريق المجتمع إلى الرقي ومنع أي مشاكل تُرتكب به والحد منها والتي تعوق طريقه في التقدم والازدهار،

2 – وتطبيق العدالة لجميع فئات المجتمع وعدم التفرقة بينهم وتقديم لهم يد العون في الحصول على مستحقاتهم وحقوقهم الأساسية، ومعرفة ما هي الأشياء الذين يكونوا في حاجة ماسة لها والعمل بجد على توفير تلك الأشياء لهم في كل المجالات،

3 – منها مجال توفير الرعاية الطبية لكل فئات المجتمع وتوفير الرعاية النفسي بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية والعديد من المجالات الأخرى.

4 – كما عليه العمل بجهد واكتشاف المهارات ومن ثم العمل على تطويرها وتشجيعها وغيرها من مهام الأخصائي الاجتماعي والتي تأخذ بيد المجتمع نحو التقدم وتحقيق أكبر قدر من النتائج الإيجابية.

وعلي هذا يتضح إن وجود الأخصائي الاجتماعي في حياة الأفراد ضروري جدًا لفهم السلوك وطريقة التفاعل للفرد نفسه بالإضافة إلى فهم طبيعة هذا التفاعل في علاقات الأفراد مع أسرهم تحت تأثير الثقافة والسياسات الاجتماعية[3]، كما يجب على الأخصائي الاجتماعي مراعاة الفروقات الفردية والأخذ بالاعتبارات الأخلاقية عند التعامل معهم، ولا يكون هناك إحداث تنمية في المجتمع إلا من

---

[1] عبد الباسط محمد حسن: (1982)، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، القاهرة، ص 155–159

[2] مسعد الفاروق حمودة، ومنال طلعت محمود: (2001)، التنمية الاجتماعية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص28

[3] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: (2007)، ممارسات الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 74

خلال فهم الأسر وفهم طبيعة حاجاتهم، بالإضافة إلى تحديد أدوارهم والتزاماتهم ومسؤولياتهم، وهذا يتطلب من الأخصائي الاجتماعي أن يكون على دراية كاملة بأبعاد المشكلة وأن يتمتع بالمهارة الكافية لذلك[1]، كما تلعب الخدمة الاجتماعية والعمل الاجتماعي دورًا مهمًا في مساعدة المجتمع على تحسين نوعية الحياة فيه؛ من خلال خلق الوعي بين أفراده بالإضافة إلى دورها الكبير في عملية تنمية المجتمع من خلال استغلال المواهب والمهارات وخلق الفرص للجميع من أجل إيجاد بيئة آمنة تتمتع بجميع وسائل الرفاهية والراحة، والنهوض بالوضع الاقتصادي بشكل نابض بالحياة[2]، وهناك عدة وظائف للأخصائي الاجتماعي، منها ما يأتي[3]:

1 – الوسيط: يلعب الأخصائي الاجتماعي دور الوسيط، إذ يعمل كحلقة وصل تربط بين الفرد أو العائلة بالخدمة المطلوبة، بالإضافة إلى متابعة الأشخاص المعنيين بالخدمة الاجتماعية للتأكد من حصولهم على المطلوب.

2 – المدافع أو المناصر: إذ يسعى الأخصائي الاجتماعي للمطالبة بحقوق الآخرين خاصةً المستضعفين منهم، وحث صناع القرار حول ضرورة إشباع رغبات أفراد المجتمع المحلي.

3 – إدارة الحالة: يُساعد الأخصائي الاجتماعي في تحديد الخدمات المناسبة لعملائهم ومساعدتهم في الوصول إليها وهي من الوظائف المهمة خاصةً لقضايا التشرد والمسنين، وضحايا الجرائم، وغيرها من المشاكل الخطيرة في المجتمع.

4 – المربي والمعلم: وتتمثل بتطوير الموارد البشرية من خلال تطوير بعض المهارات عند بعض الأشخاص؛ كالميزانية، والانضباط وغيرها.

5 – المعالج الجماعي: يعمل الأخصائيون الاجتماعيون على تنمية المجتمع والتغيير السياسي من خلال المشاركة كقادة أو معالجين جماعيين لمجموعة من الناس.

6 – المنظم: يعمل الأخصائي الاجتماعي في تنظيم المجتمع والتنظيم النقابي، والتنمية الاقتصادية.

---

[1] محمد سيار عابدين، وعماد المصري: (2009)، الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون، دراسة تحليلية مقارنة لاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (25)، العدد (1)، ص 10

[2] محمد سيد فهمي: (2007)، الخدمة الاجتماعية – التطور – الطرق – المجالات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والشر، ط1، الإسكندرية، ص35

[3] محمد عبد الهادي: (2004)، الخدمة الاجتماعية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان، ص 23

وعليه فمهام الأخصائي الاجتماعي تتضح علي النحو التالي[1]:

المهمة الأولى: المساهمة في بلورة الأهداف وتقدير الاحتياجات المجتمعية وتقييم فاعلية الخدمات القائمة وتحديد المشكلات الأكثر إلحاحاً من خلال الدراسات والبحوث الميدانية التي تهتم برصد الاحتياجات والمشكلات والظواهر المجتمعية وتشخيصها والتنبؤ بما سيحدث من مشكلات مستقبلية، والوصف الدقيق للظروف القائمة المراد تغييرها والظروف المستهدفة والصول إليها، بالإضافة إلى القيم التي يستند عليها في صنع وصياغة السياسة الاجتماعية من خلال اتصال الأخصائيين بأفراد المجتمع للتعرف على احتياجاتهم غير المشبعة ومشكلاتهم وموارد المجتمع وبناء القوة فيه والقيم الاجتماعية والثقافية التي قد تؤثر على صنع وصياغة السياسة الاجتماعية.

المهمة الثانية: يمكن اعتبار الأخصائيون الاجتماعيون همزة وصل بين المواطنين والأنظمة الاجتماعية حتى يتم التكيف والتوافق المتبادل بينهما، لذلك يمكن للأخصائيين الاجتماعيين المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بصنع وصياغة السياسة الاجتماعية لضمان تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية عن طريق اشتراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب عليا في السلطة التشريعية.

المهمة الثالثة: يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في مساعدة القيادات والأجهزة المجتمعية المختلفة التي يعملون بها في إتباع الخطوات العلمية لإحداث تغيير في السياسة الاجتماعية، خاصة إذا كان هناك أوجه قصور أو ثغرات في السياسة الاجتماعية وشعر المجتمع بذلك ووضحت الرغبة القومية من القادة والمسئولين في إحداث تغييرات اجتماعية، وبذا يعطي الأخصائيون الاجتماعيون اهتماماً إلى الجماعات المهنية بمساعدة صانعي القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية بإعطائهم البيانات الكافية التي تسمح لهم باتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة.

المهمة الرابعة: المساهمة في اقتراح البدائل المتاحة للسياسات المقترحة واختيار أفضل البدائل والحلول لتحقيق الأهداف.

المهمة الخامسة: تشجيع سكان المجتمع عامة ومؤسسات المجتمع المدني بصفة خاصة للمشاركة بدور فعال ونشط.

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: (2010)، التنمية الاجتماعية، في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص 48

ومن مهام الأخصائي الاجتماعي أيضًا[1]:

المهمة الأولى: يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في اقتراح المشروعات والبرامج التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف السياسة الاجتماعية ووضعها في أطر تخطيطية يمكن تنفيذها.

المهمة الثانية: يشارك الأخصائيون الاجتماعيون في ترجمة الخطط التي تحقق السياسة الاجتماعية إلى برامج ومشروعات يمكن تنفيذها وذلك من خلال دراسة إجراءات تنفيذ الخطة على كافة المستويات وفي قطاعات الخدمات المتعددة وفقاً للمؤسسة التي يعمل بها الأخصائي الاجتماعي مع تحديد أولويات تنفيذ المشروعات والبرامج الأخرى التي تتضمنها الخطة وفق برنامج زمني يتمشى مع ما يتوفر في المجتمع من إمكانات.

المهمة الثالثة: قيام الأخصائي الاجتماعي من خلال عمله في المؤسسات الاجتماعية بتوفير المعلومات اللازمة للمواطنين عن طبيعة الخدمات التي توفرها تلك المؤسسات وشروط حصولهم عليها ومساعدتهم في الحصول على الخدمات التي يحتاجون إليها في إطار قيامهم بدورهم في تحمل مسئولية إدارة المنظمات الاجتماعية.

المهمة الرابعة: قيام الأخصائي الاجتماعي بدوره كمدافع يمارس الوساطة الاجتماعية كوظيفة مطلوبة في حالة وجود حرمان لبعض الفئات المجتمعية المستحقة.

المهمة الخامسة: يقوم الأخصائيون الاجتماعيون بدور في تنفيذ السياسة الاجتماعية بإتباع منهج التخطيط مع إعطاء اهتمام متوازن للجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ذات السياق هذا ما أكدت البحوث والدراسات، كدراسة **(Young: 2011)**[2]، والتي هدفت إلى توضيح دور الجمعيات الأهلية لرفع التنمية المستدامة في المجتمع وأهم نتائجها أن الجمعيات الأهلية تعانى من ضعف الموارد التمويلية، والبناء المؤسسي والقدرات البشرية غير المدربة بما يؤثر على الجمعيات الأهلية وأكدت على أهمية التعاون والمشاركة لتحقيق التنمية؛ هذا بالإضافة إلي دراسة **(Mosely**: 2017)[3]، واليت هدفت إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية والمدافعة

---

[1] عبد الخالق عفيفي: (2012)، طريقة تنظيم المجتمع المنهجية والممارسة العلمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص 82

[2] Daved Young . (2011 , Strength ening the copacity Nor-governmental organization) west publishing, New Yourk.

[3] Jennifer Mosely (2017). Organizational recourse and environmental incentive under standing the olicy AS Ivocacy of human services non-profits , social service review

لمواجهة الفقر وأهم نتائجها استخدام العلاقات المؤسسية والقيادات المهنية وتمويل الحملات الدفاعية لنجاح المنظمات غير الحكومية وأكدت على أهمية المشاركة في تنمية المجتمع ورفاهيته.

المحور الرابع: المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية

تعتبر مسألة التنمية من القضايا الاستراتيجية التي نالت اهتمامًا خاصًا، والتي حظيت باهتمام الساسة والباحثين في حقول معرفية مختلفة؛ في العديد من المجالات الاقتصادية والإدارية، وعلم الاجتماع، هذا إلى جانب جعلها من الأولويات في برامج وسياسات المنظمات العالمية والإقليمية، وجدير بالذاكر أن التنمية باتت أكثر من أي وقت مضى مطلبًا أساسيا لتحقيق وتلبية احتياجات الأفراد وتحسين مستوياتهم المعيشية، ولذا **فتعرف التنمية علي أنها:** العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات و يعملون سويًا من أجل تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة و الاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة و تحسين نوعية حياة الفرد و المجتمع، بما فيها الفقراء و المهمشون مع المحافظة على البيئة[1]، كما تعرف المعوقات علي أنها: من المفاهيم التي تعددت وتنوعت وفقا لتعدد مجالات الإعاقة، واختلاف وجهات نظر الباحثين وتنوعهم، فمنهم من عرف المعوق بمعناه العام ومنهم من عرفه في مجال التنمية، ومنهم من عرفه من وجهة النظر الاجتماعية، ويتضح ذلك من التعاريف الآتية : ففي معجم اللغة العربية المعاصر: تعَّوق يتعَّوق، تعوقًا، فهو متعوق، تعوق فلان، مطاوع عوق: تثبط يمنع من وصول هدفه[2]، وعرف المعوق علي أنه المعطل أو المقيد أو المانع، أو الموقف، أو المصعب دون حدوث الشيء، ومن وجهة النظر الاجتماعية هي عبارة عن الفاصل الذي يمنع بعض الناس من الاتصال ببعض ويفصل بينهم[3]، وهذا ما أكدت عليه دراسة **(يوسف: 2018)**[4]، والتي استعرضت معوقات التنمية في المجتمعات المحلية: دراسة تحليلية وصفية للتنمية بمحلية التضامن – ولاية جنوب كردفان، حيث هدفت التعرف على واقع التنمية بمجتمع الدراسة والمشاكل والمعوقات ومدى تأثيرها على حياة الأفراد واستقرار المجتمع، توصلت

---

[1] سامية محمد جابر: (1996)، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص165

[2] مجمع اللغة العربية: (1990)، معجم اللغة العربية المعاصر، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية

[3] سويلم محمد نسيم علي: (2015)، معلومات مختارة في الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جماعة الأزهر، القاهرة، ص140

[4] يوسف الحارث عبد الله: (2018)، معوقات التنمية في المجتمعات المحلية: دراسة تحليلية وصفية للتنمية بمحلية التضامن – ولاية جنوب كردفان، رسالة ماجستير منشورة، دار المنظومة، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، ص 1– 155

الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أهمها: هنالك ضعف في الخدمات بالمحلية وخاصة خدمات المياه والصحة والتعليم مع عدم وجود الطرق المعبدة وخدمات البنوك، كما توجد مشكلات في التعليم وخاصة تعليم البنات، مع قلة المعلمين وضعف البنية التحتية للمدارس وضعف التوعية بأهمية التعليم وزيادة معدلات الأمية والتسرب خاصة وسط البنات، وهنالك مشكلات صحية تواجه المرأة تتمثل في نقص التوعية الصحية وعدم المتابعة وسوء الحالة الصحية للنساء الحوامل، كما أوضحت الدراسة أن هنالك مشكلات معيشية تواجه السكان منها الفقر وارتفاع الأسعار، ومشاكل صحية تتمثل في نقص الكوادر الطبية وارتفاع أسعار الدواء ونقص القابلات القانونيات بالإضافة إلى مشكلات الثروة الحيوانية وتفشي ظاهرة النهب المسلح، جميعها تعيق التنمية بالمحلية.

وتكمن جذور المشكلات المعيقة للتنمية في السياسات والإجراءات التنفيذية التي تطبق على المجتمعات، وقد أدى استمرار الاستغلال السيئ وغير الموجه للموارد إلى تدهور أوضاع التنمية إلى الحد الذي تبدو فيه وكأنها انعدمت أو قلت بدرجة كبيرة، مما أستوجب رفع المعونة المالية للحكومات مترافقه مع إيجاد سياسة أكثر فاعلية، تهدف إلى تنمية الجماعات الصغيرة التي تعتمد على النشاطات الاقتصادية البسيطة، والتي تشجع في الوقت نفسه على تنمية النشاطات المستندة إلى الخدمات من خلال إقامة المشاريع المحلية[1]، أما على المستوى الاجتماعي؛ فإن من المشاكل الصعبة المتعلقة بالتنمية هي ضعف الشعور بالولاء المجتمعي؛ إذ يميل العرف إلى تأكيد الولاء للقربى والقبيلة ولا يتجه إلى الدائرة الأوسع، كما أن طبيعة الوحدات السكنية ونمط التعليم غير المرتبط بطبيعة حاجات المجتمع ومشكلاته وما يرتبط بهذا النوع من المشكلات، غير أن هناك الكثير من المعوقات التي تواجه التنمية المحلية منها ما يمكن توضيحه من خلال الآتي:

1 – معوقات اجتماعية: فإذا كانت إدارة التنمية بحسب مفهومنا هي دراسة لوظيفة الإدارة في المحيط الاجتماعي للدول النامية؛ فإنه من الضروري التعرف على طبيعة البيئة الاجتماعية لإدارة التنمية، وتصيب التأثيرات البيئية عادة، وتظهر في الثقافة العامة للمجتمع، وفي مكونات الشخصية أي في التكوين البشري للمجتمع. ويمكن دارسة ذلك الجانب من زويا ديموغرافية وسيكولوجية ومهنية وفي مجال دراسة التأثيرات الاجتماعية على تكوين الشخصية، ومن ثم على إدارة التنمية أن تكون أمام نوع من علاقات السبب والنتيجة التحكمية والنسبية في نفس الوقت، بمعنى أن التأثيرات الاجتماعية حتمية وتحكمية، إلا أن تلك التأثيرات غير جامدة بل تخضع للتغيير والتطور نتيجة

[1] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: (2006)، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص83

للتغيير والتطور الاجتماعي، ومن ثم يصبح من الممكن تطوير بل وإعادة تشكيل مكونات ثقافة العامة لصالح إدارة التنمية[1].

2 – معوقات سياسية: تحتاج التنمية إلي قرارات سياسية سريعة لا يمكن أن تؤسس على التشاور إلا في أضيق نطاق ولكن إدارة التنمية تحتاج إلى عكس ذلك، حيث أن عدم تفهم القيادة السياسية لمتطلبات التنمية ومراحلها قد يؤدي إلى الإطالة الزمنية لمراحل التنمية، وهنا تحدث مخاطرة تضخم وتقوية البيروقراطية وثقل وزنها وإضعاف الرقابة السياسية ومن ثم إضعاف إدارة التنمية ذاتها، ويصبح وكأن الهدف الوحيد للنظام السياسي الجديد هو تقويم البيروقراطية؛ فالبيروقراطية تستطيع أن تشل إدارة التنمية وتقضي على التنمية ذاتها بل وتهدم النظام السياسي الحديث ككل؛ والبيروقراطية تكون بالضرورة على حساب الكفاءة الإدارية، لعدم إتباع مبدأ التشاور، وهي قضية إدارية مثلما هي قضية سياسية[2].

3 – معوقات اقتصادية: من أهم السمات التي تتميز بها إدارة التنمية أنها ذات طابع اقتصادي، أكثر ما يكون ظهورًا بالمقارنة مع الإدارة العامة التقليدية، ومن المعوقات الاقتصادية التي ترتبط بتنوع الأهداف بإدارة التنمية ما يلي[3]:

أ – صعوبة قياس درجة الكفاءة في عمليات الإدارة العامة للجهاز الحكومي، فالمعايير متعددة في طبيعتها من حيث أنها: معايير مادية ومعايير معنوية نفسية. ب – صعوبة التوصل إلى نظام موضوعي لتحديد المكافآت أو العقوبات من أجل العاملين في منظمات إدارة التنمية والمسئولين عنها[4].

4 – معوقات إدارية: إن عملية التنمية تتسم أساسا بالاتساع الهائل من الناحية الكمية والنوعية في دور الجهاز الإداري في الدولة النامية والحجم الكبير من المعوقات والصعوبات والمشكلات، وأهم هذه المعوقات من الناحية الإدارية في الدول النامية يمكن تقسيمها إلي ما يلي[5]:

---

[1] سامية محمد جابر: (1996)، علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص172

[2] André Akoun et Pierre Ansart : Dictionnaire de sociologie, edition Robert/Seuil,Paris,1999. p49

[3] محمد سلامة غباري: (1989)، المدخل إلي علاج المشكلات الاجتماعية الفردة، دار أم القري للطباعة، الإسكندرية، ص34

[4] محمد عبد الفتاح محمد: (2005)، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 39

[5] سامية محمد فهمي، وآخرون: (1986)، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص192

أ – معوقات تاريخية: ترجع في الأساس إلي التغير السريع في وظائف الجهاز الإداري حيث كانت هذه الوظائف تتركز في ميادين تقليدية في الإدارة العامة المألوفة مثل حفظ النظام والأمن وإدارة المرافق التقليدية في الدولة، ولكنها في فترة زمنية قصيرة تحولت إلى وظائف اقتصادية تربوية – ثقافية – اجتماعية[1].

ب – معوقات تنظيمية: وتعود هذه المعوقات إلى وجود نقص واضح في تنظيم إدارة التنمية وعدم إتباع الأساليب العلمية في مجالات كثيرة من أهمها: توصيف الوظائف ووضع النظم واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة للعمل الجديد المطلوب من الجهاز الإداري وعدم التناسق بين السياسة والإدارة[2].

5 – معوقات بشرية: وهي عبارة عن نقص الإداريين الفنيين الأخصائيين من أجل إدارة التنمية وبصفة خاصة في المجالات الدقيقة مثل وظائف الحفظ والتخزين والشراء والإشراف، حيث أنه لم يكن في معظم البلاد النامية مؤسسات تعليمية تعمل علي تأهيل هؤلاء الأفراد بالقدر الكافي من أجل القيام بوظائف في إدارة التنمية[3].

وفي ذات السياق هذا ما اشارت إليه دراسة **(عيسات: 2018)**[4]، والتي هدفت لإبراز أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية الاجتماعية المرغوبة في المجتمع المحلي؛ وذلك من خلال اعتماد مقاربة سوسيولوجية تحليلية للفعل التنموي المحلي في بعده الاجتماعي بالأساس، وأبعاده السياسية، الإدارية الثقافية والاقتصادية، وفق سياسة استراتيجية في التخطيط، وفلسفة تشاركية في التنفيذ والإسهام، ورهان استشرافي لتحقيق التطور والتنمية بالمجتمع المحلي. وكذلك دراسة **(انتصار،**

---

[1] أوريجي شيمير دان: (1999)، تحديات التنمية الاجتماعية في أفريقيا، اختيارات السياسة للتنمية الاجتماعية، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (126)، اليونسكو، ديسمبر، ص 52

[2] محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: (2006)، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 92

[3] إنجي كول: (1999)، مقدمة – خطوات نحو التقم الاجتماعي في الألفية الجديدة، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (126)، ديسمبر، ص18

[4] عيسات العمري: (2016)، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف–2، بحث منشور، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد (7)، العدد (2)، ديسمبر، ص162 وما بعدها

ومصطفي: 2020)[1]، والتي تناولت المعوقات الاجتماعية والثقافية لدمج التجمعات البدوية في المجتمع المحلى بمحافظة جنوب سيناء، والتي هدفت إلى التعرف على أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تعوق عملية الاندماج الاجتماعي لعينة البحث، وتحديد درجة الاندماج الاجتماعي للتجمعات البدوية في منطقة الدراسة، والتعرف على العلاقة بين الخصائص والسمات المميزة للعينة وبين درجة حدوث الاندماج الاجتماعي في منطقة الدراسة، وكذلك التعرف على أهم المقترحات الضرورية لتحسين الاندماج الاجتماعي لأفراد العينة في منطقة الدراسة، وقد اختتمت الدراسة بجملة من التوصيات والاقتراحات الضرورية لرفع مستوى درجة الاندماج لدى البدو.

ومما سبق؛ تري الباحثة، أن تحقيق الأهداف التنموية بالمجتمع المحلي عادة ما يصطدم بعديد المعوقات على مستويات متعددة: اقتصادية إدارية، سياسية، ثقافية واجتماعية، مما يستدعي إيجاد آليات وسبل تجاوز هذه المعضلات بخلق بيئة مناسبة سيما على المستوى الاجتماعي؛ بحيث ينصب الاهتمام على تنمية الروابط والعلاقات الاجتماعية القائمة بين أفراد المجتمع المحلي، والعمل على ترقية مستوى الخدمات وتلبية حاجاتهم المختلفة وغرس روح الانتماء لديهم بوعي ايجابي للإسهام والمشاركة في الفعل التنموي المحلي والوطني.

خاتمة والنتائج والتوصيات

خاتمة:

تأسيسا على ما تقدم، يتضح لنا أهمية الأدوار العديدة للخدمة الاجتماعية والتي اتضح أن لها دورًا أساسيًا في حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية في اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلي عن السلبيات ومواجهتها، وبوجه عام تعد عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب، تختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة التي لها خصائص مختلفة ولكنها مترابطة ومتداخلة تعمل بعضها من خلال بعض ويؤثر بعضها في البعض، مما يسمح بالتأكيد على أن معوقات التنمية أو تحديات التقدم ومظاهر التخلف متعددة ومتباينة تبعا لظروف كل مجتمع وخصائصه وإمكانياته، ومن خلال الهدف الرئيسي للبحث والذي جاء في "ممارسة الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية"؛ حاولت الباحثة التعرف علي: مستوي الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية، وكذلك التعرف علي دور

[1] انتصار علي حسن علي، ومصطفي لطفي عبد العزيز: (2020)، المعوقات الاجتماعية والثقافية لدمج التجمعات البدوية في المجتمع المحلى بمحافظة جنوب سيناء، بحث منشور، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد (41)، العدد (4)، أكتوبر – ديسمبر، ص 554 وما بعدها

الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي، وأيضًا التعرف علي دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية المحلية، بالإضافة إلي التعرف علي المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية، ولذا استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المكتبي، وتوصلت إلي العديد من النتائج والتوصيات التالية:

أولاً – النتائج:

1 – أكد البحث أن قضية التنمية من أهم قضايا العالم المعاصر، لأنها أصبحت تشكل اتجاهًا مهمًا في مختلف الأنشطة والفعاليات القومية.

2 – أكدت أغلب الدراسات السابقة علي الدور المهم للتنمية الاجتماعية في المجتمعات المحلية.

3 – أبرزت الدراسات السابقة المعوقات التي تعيق الشباب عن المشاركة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع العربي الليبي.

4 – كما أظهرت الدراسات مشاركة الشباب في التنمية وانعكاساتها.

5 – بالإضافة إلي الدراسات التي أظهرت دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن ليبيا.

6 – وهناك من الدراسات التي أبرزت المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية والتصور المقترح لمواجهتها.

7 – وكذلك تبين من خلال الدراسات السابقة دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تفعيل مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع.

8 – ومن خلال الدراسات السابقة تبين الدور الذي تقم به لجان التنمية الاجتماعية من خلال دراسة تقييمية لدور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية بمدينة الرياض من وجهة نظر العاملين.

9 – أكد البحث علي دور الخدمة الاجتماعية والتي تسعي لتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية، والتي تركز علي معارف، ومهارات متعددة، من خلال الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية.

10 – تبين من خلال البحث أن الخدمة الاجتماعية التنموية هي ذلك النوع من الممارسة المهنية الذي يتعامل مباشرة مع تحديات التنمية، ويسهم بإيجابية وفاعلية في رفع مستوي معيشة المواطنين اقتصاديًا واجتماعيًا وباطراد.

11 – أتضح من خلال توضيح دور الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمع المحلي إن مهنة الخدمة الاجتماعية تعملمع الفقراء بهدف مساعدتهم على إشباع حاجاتهم وحل مشكلاتهم، وزيادة فرصهم في

الحياة وتنمية قدراتهم ، وتوفير الإرشاد الاجتماعي والتوعية المطلوبة لهم، وتدعيم الجمعيات الأهلية العاملة في المجال.

12 – كما تبين من خلال توضيح دور الأخصائي الاجتماعي في التنمية المحلية، أن الاخصائي هو الشخص المؤهل للعمل في أي مجال من المجالات الاجتماعية والتعليمية، على اختلاف أهدافها التنموية والوقائية والعلاجية.

13 – أكد البحث أن وجود الأخصائي الاجتماعي في حياة الأفراد ضروري جدًا لفهم السلوك وطريقة التفاعل للفرد نفسه بالإضافة إلى فهم طبيعة هذا التفاعل في علاقات الأفراد مع أسرهم تحت تأثير الثقافة والسياسات الاجتماعية.

14 – اتضح من خلال توضيح المعوقات التي يتعرض لها المجتمع المحلي أثناء التنمية، أن هناك الكثير من المعوقات التي تواجه التنمية المحلية.

ثانياً – التوصيات:

1 – ضرورة الإعداد والتكوين المسبق للقيادات المحلية التي ستضطلع بمسؤولية التسيير وإدارة الشأن العام المحلي.

2 – تهيئة المناخ التنموي وذلك من خلال تعزيز العلاقات الفاعلة في المشروع التنموي المحلي من قبيل منظمات المجتمع المدني، والهيئات الإدارية ومؤسسات القطاع الخاص.

3 – تعزيز روح الانتماء المجتمعي لدى جميع أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنمية الوعي بأداء الواجبات قبل المطالبة بالحقوق.

4 – وجود سياسة إرشادية متكاملة يوجهها ويشرف علي تنفيذها جهاز واحد وليست أجهزة متعددة.

5 – أن التنمية يجب أن تنبع من الواقع الاجتماعي لا أن تستمد من ثقافات مختلفة على اعتبار أن أي مشروع تنمية في مجتمع ما يهتم باستخدام الموارد المالية والبشرية وغيرها لتحقيق الأهداف المرسومة.

6 – التركيز على الشروط اللازمة لضمان نجاح خطط التنمية الاجتماعية في الدول التي تحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

7 – زيادة الاهتمام بمشاريع التنمية الاجتماعية بشكل كبير من خلال دعم المؤسسات الاجتماعية ذات الطابع التنموي.

8 – إقامة الندوات التوعوية للتعريف بأهمية التنمية من أجل تحقيق رفاهية الفرد.

9 – إجراء البحوث والدراسات في مجال التنمية الاجتماعية وإيجاد حلول مناسبة للمشاكل في المجتمع.

10 – الاستعانة بالخبراء في الدول المتقدمة وأيضًا النظر في التجارب التنموية للدول المجاورة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أبو عجيلة المبروك علي المدنيني: (2010)، المعوقات الاجتماعية للتنمية في المجتمع الليبي من خلال دراسة وتحديد المؤشرات السلبية التي تعيق التنمية: دراسة ميدانية لبعض المؤسسات في مدينة الزاوية كنموذج، أطروحة دكتوراه منشورة، دار المنظومة، جامعة الفاتح، كلية الآداب، ليبي، طرابلس.
2. أحمد السكري: (2015)، تنمية المجتمع في الخدمة الاجتماعية، تراجم وأبحاث ودراسات في تنمية المجتمع والجمعيات الأهلية، الإسكندرية، دار الوفا لدنيا الطباعة والنشر.
3. أحمد زدي بدوي: (1986)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
4. انتصار علي حسن علي، ومصطفي لطفي عبد العزيز: (2020)، المعوقات الاجتماعية والثقافية لدمج التجمعات البدوية في المجتمع المحلى بمحافظة جنوب سيناء، بحث منشور، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، المجلد (41)، العدد (4)، أكتوبر – ديسمبر.
5. إنجي كول: (1999)، مقدمة – خطوات نحو التقم الاجتماعي في الألفية الجديدة، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (126)، ديسمبر.
6. أوريجي شيمير دان: (1999)، تحديات التنمية الاجتماعية في أفريقيا، اختيارات السياسة للتنمية الاجتماعية، ترجمة: بهجت عبد الفتاح، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد (126)، اليونسكو، ديسمبر.
7. جروان السابق: (1985)، الكنز: قاموس فرنسي – عربي، بيروت، لبنان.
8. جمال شحاته حبيب: (2009)، الممارسة العامة منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
9. حسين حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، ومني جمعه البحر: (2005)، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الفرد والأسرة، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
10. حسين حسن سليمان، وآخرون: (2004)، الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

11. خالد فوزي صفي الدين نصر: (2021) العوامل المؤثرة في استخدام جمعيات تنمية المجتمع المحلي لنموذج لممارسة المبنية علي الأدلة في مجال التنمية الريفية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (55)، الجزء الأول، يوليو.
12. خليل الجر: (1978)، المعجم العربي الحديث (لاروس)، مكتبة لاروس، باريس.
13. خليل عبد المقصود عبد الحميد: (1995)، تقويم إسهامات البحوث والدراسات العلمية في تدعيم الممارسة المهنية في مجال تنمية المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.
14. دعاء عبد المجيد محمد: (2016)، دور مراكز الأحياء في تنمية المجتمع المحلي، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (56)، المجلد (7)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
15. ربيعة محمد أحمد الشاوش: (2017)، المعوقات التي تعيق الشباب عن المشاركة الفعالة في عمليات التنمية في المجتمع العربي الليبي: دراسة ميدانية على طلبة وطالبات الدراسات العليا بكلية الآداب – جامعة طرابلس، بحث منشور، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربي للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد (12)، الجزء (5).
16. رشاد أحمد عبد اللطيف: (2010)، التنمية الاجتماعية، في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
17. رشيد زرواتي: (2000)، مدخل للخدمة الاجتماعية، مطبعة هومة، الجزائر.
18. سامية محمد جابر: (1996)، علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
19. سامية محمد فهمي، وآخرون: (1986)، مدخل في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
20. سوسن مصطفي البيطار، وأسماء حسن: (2018)، مقاربة استراتيجية نحو تعزيز المسئولية الاجتماعية تجاه قضايا التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لدور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في حاضرة الدمام، بحث منشور، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (51)، المجلد (4)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
21. سويلم محمد نسيم علي: (2015)، معلومات مختارة في الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جماعة الأزهر، القاهرة.

22. شيماء علي عبد الظاهر عبد الحمن: (2020)، المدخل التنموي من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، جامعة أسيوط، كلية الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، دراسات وبحوث تطبيقية، مصر، العدد (11)، المجلد (1)، يوليو.
23. طلعت السروجي: (2002)، التخطيط لخدمات الرعاية الاجتماعية، القاهرة، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
24. طلعت السروجي: (2011)، تمكين الفقراء، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
25. عبد الباسط محمد حسن: (1982)، التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة، القاهرة.
26. عبد الحليم رضا عبد العال: (1990)، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، القاهرة، دار النهضة العربية.
27. عبد الخالق عفيفي: (2012)، طريقة تنظيم المجتمع المنهجية والممارسة العلمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
28. عبد الرحمن بن خلدون: (2004)، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط1، بيروت.
29. عبد العزيز بن عبد الله البريثن: (2016)، لفجوة بين النظرية والممارسة في الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (27)، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، السعودية.
30. عبد المحي محمود حسن صالح: (2002)، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
31. عيسات العمري: (2016)، معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف–2، بحث منشور، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد (7)، العدد (2)، ديسمبر.
32. غادة محمد سلامه الحسيني: (2014)، أهمية دور الخدمة الاجتماعية في الحد من الصعوبات التي تعيق التنمية في المجتمع، بحث منشور، المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، العدد (6)، الجزء (1).

33. فاطمة عثمان: (2014)، المعوقات التي تواجه لجان التنمية الاجتماعية الأهلية والتصور المقترح لمواجهتها، مجلة الخدمة الاجتماعية، العدد (51)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة.
34. فتحية أحمد علي البنين: (2018)، دور مؤسسات الخدمة الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية: دراسة تطبيقية على مركز التنمية الاجتماعية برقن ليبيا، رسالة ماجستير منشورة، دار المنظومة، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان.
35. لانا بنت حسن سعد: (2014)، ريادة الأعمال الاجتماعية وموقف الخدمة الاجتماعية منها، مجلة الاجتماعية العدد (8)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
36. ماهر أبو المعاطي علي: (2002)، مقدمة في الخدمة الاجتماعية مع نماذج تعليم وممارسة المهنة في الدول العربية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
37. ماهر أبو المعاطي علي: (2004)، برامج والمنظمات الاجتماعية من منظور تقنيات البحث في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، مركز زهراء الشرق.
38. ماهر أبو المعاطي علي: (2009)، نماذج ومهارات التدخل المهني في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، نور الإيمان للطباعة.
39. ماهر أبو المعاطي علي، وآخرون: (2001)، مدخل الخدمة الاجتماعية، مفاهيم وطرق، مجالات، مركز نشر وتوزيع المتاب الجامعي، جامعة حلوان، القاهرة.
40. مجمع اللغة العربية: (1990)، معجم اللغة العربية المعاصر، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية.
41. محمد أرحومة أبو طبل: (2020)، مشاركة الشباب في التنمية وانعكاساتها، جامعة الزيتونة، كلية التربية، سوق الأحد، ليبيا، بحث منشور، مجلة أنوار المعرفة، العدد (8).
42. محمد سلامة غباري: (1989)، المدخل إلي علاج المشكلات الاجتماعية الفردة، دار أم القري للطباعة، الإسكندرية.
43. محمد سيار عابدين، وعماد المصري: (2009)، الفكر التنموي في مقدمة ابن خلدون، دراسة تحليلية مقارنة لاتجاهات النظرية المفسرة لعملية التنمية الحضرية ولدراسة مؤشر تطور التنمية مع الزمن، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد (25)، العدد (1).
44. محمد سيد فهمي: (2007)، الخدمة الاجتماعية – التطور – الطرق – المجالات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والشر، ط1، الإسكندرية.

45. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: (2006)، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
46. محمد عبد الفتاح محمد عبد الله: (2007)، ممارسات الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية (التقليدية والمستحدثة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
47. محمد عبد الفتاح محمد: (2005)، خدمة الفرد والمجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
48. محمد عبد الفتاح: (2007)، ممارسة الخدمة الاجتماعية التنموية في المجتمعات المحلية " التقليدية والمستحدثة"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
49. محمد عبد الهادي: (2004)، الخدمة الاجتماعية، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط1، بيروت، لبنان.
50. محمود محمد، وأحمد عبد الفتاح: (2007)، تنمية في ظل عالم متغير، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
51. مدحت أبو النصر: (2015)، الخدمة الاجتماعية الدولية نظرة متكاملة، القاهرة، المكتب الجامعي الحديث.
52. مدحت محمد أبو النصر: (2009)، اتجاهات حديثة في ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
53. مسعد الفاروق حمودة، ومنال طلعت محمود: (2001)، التنمية الاجتماعية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
54. مصطفي محمد قاسم، غانم بن سعد الغانم: (2019)، دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية الاجتماعية للشباب السعودي في ضوء رؤية المملكة 2030، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، المجلد (46)، إبريل.
55. مني عويس، وآخرون: (2001)، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
56. نشمي بن حسين، وأحلام بنت محمد القحطاني: (2020)، مؤشرات تخطيطية لتفعيل دور لجان التنمية الاجتماعية في تحقيق تنمية المجتمعات المحلية: دراسة ميدانية مطبقة على عينة من لجان التنمية الاجتماعية بمدينة الرياض، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، بحث منشور، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية والبحوث الاجتماعية، مصر، العدد (18).

57. هبه عبد الرحمن الضويان: (2015)، دور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في تفعيل مشاركة المواطنين في تنمية المجتمع، دراسة ميدانية على بعض لجان التنمية الاجتماعية الأهلية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
58. هشام سيد عبد الحميد: (2008)، المدخل إلى الممارسة العامة غي الخدمة الاجتماعية، مصر، غير مبينة دار النشر.
59. هيام عقلة المومني: (2016)، دور كليتي إربد وعجلون في تنمية المجتمع المجلي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس العاملين فيها، بحث منشور، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (43)، العدد (4)، الجامعة الأردنية، عمان.
60. هيفاء عبد الله الدعيدع، وهدي محمود حجازي: (2019)، دراسة تقييمية لدور لجان التنمية الاجتماعية الأهلية بمدينة الرياض من وجهة نظر العاملين، بحث منشور، مجلة الآداب، العدد (1)، المجلد (31)، جامعة الملك سعود، الرياض.
61. يوسف الحارث عبد الله: (2018)، معوقات التنمية في المجتمعات المحلية: دراسة تحليلية وصفية للتنمية بمحلية التضامن – ولاية جنوب كردفان، رسالة ماجستير منشورة، دار المنظومة، الخرطوم، جامعة النيلبين، كلية الدراسات العليا.
62. ثانياً : المراجع الأجنبية:
63. André Akoun et Pierre Ansart : Dictionnaire de sociologie, edition Robert/Seuil,Paris,1999. p49
64. Daved Young . (2011) Strength ening the copacity Nor-governmental organization , west publishing, New Yourk.
65. Davids Berzotes: Advanced Generalist Social work practice (43), (London: sage population,2000), P5
66. Jennifer Mosely (2017). Organizational recourse and environmental incentive under standing the olicy AS lvocacy of human services non-profits , social service review
67. Larousse.Dictionnaire dela langue française.lexis.p : 1478
68. Ronelle Burger . (2010) Promoting transparency in the NGO sector examining the availability and reliability of self reported